بعثة الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر : لا للمزيد من الحوار "السري"

أسئلة من منظمة العفو الدولية إلى :

خافييـر سولانا
جوزيف بيكه
بر ستيغ ميلر
كريس باتن

رسالة مفتوحة من ديك أوستينغ
مكتب منظمة العفو الدولية لدى الاتحاد الأوروبي

سادتي الأعزاء،

تحية طيبة وبعد،

عشية توجه بعثة الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر هذا الأسبوع (الأربعاء في R يونيو/حزيران)، تود منظمة العفو الدولية طرح بعض الأسئلة الملحة جداً عليكم بشأن علاقة الاتحاد الأوروبي بالجزائر. وتشكل السرية التي تحيط بعمليات الحوار التي يجريها الاتحاد الأوروبي مع الدول الأخرى مصدر قلق للعديد من المواطنين في أوروبا، لكنها تشكل حتى مصدر قلق أكبر في الدول المعنية مثل الجزائر التي يستمر فيها ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، من ضمنها عمليات القتل والتعذيب والاعتقال السري. وبالنسبة لهم ولمنظمات لحقوق الإنسان مثل منظمتنا، ليس هناك وسيلة لمعرفة ما إذا كانت قضايا حقوق الإنسان تثار بفعالية ضمن إطار عمليات الحوار هذه، رغم أن التشريعات الأوروبية ومواد حقوق الإنسان الواردة في اتفاقيات الشراكة التي أبرمها الاتحاد الأوروبي تتضمن التزاماً واضحاً بإثارة هذه القضايا. وتوحي حقيقة عدم وجود بوادر على تسوية أزمة حقوق الإنسان القائمة في الجزائر رغم التوقيع الأخير على اتفاقية شراكة بأن الجهود السرية التي بذلها الاتحاد الأوروبي لحمل السلطات الجزائرية على إجراء تغييرات قد مُنيت بالفشل.

وإننا ندعو إلى وضع حد للسرية. وندعوكم إلى تقبل درجة أكبر من المساءلة ، أنتم ممثلو المواطنين الأوروبيين.

وفي ضوء التوقيع الأخير على اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، تطلب منظمة العفو الدولية منكم طرح خمسة أسئلة محددة على السلطات الجزائرية خلال الزيارة التي ستقومون بها إلى الجزائر هذا الأسبوع. وتدعوكم منظمة العفو الدولية أيضاً إلى إصدار بيان علني حول النتائج التي تحققت بالنسبة لهذه الأسئلة الخمسة عند عودتكم من الجزائر:

قتل المتظاهرين :
الحقيقة : قُتل حوالي NMM متظاهر أعزل في سياق المظاهرات التي جرت في الجزائر منذ إبريل/نيسان OMMN. وأُنشئت لجنة تحقيق رسمية للنظر في بعض عمليات القتل، وخلصت إلى أن قوات الأمن لجأت بصورة متكررة إلى الاستخدام المفرط للقوة المميتة. السؤال : بعد مضي أكثر من عام على بداية هذه الموجة من عمليات القتل، هل جرت مقاضاة أي من أفراد قوات الأمن؟

مقتل المدنيين في النـزاع المسلح :
الحقيقة: يظل عدد الأشخاص الذين يُقتلون في سياق النـزاع المسلح مرتفعاً إلى حد يثير الهلع، ويبلغ معدله بثبات نحو OMM شخص شهرياً. وبعض هؤلاء مدنيون يُقتلون على أيدي الجماعات المسلحة في هجمات متعمدة وفي انفجارات تحدث بلا تمييز. السؤال : ما الخطوات المحسوسة التي تُتخذ لضمان إجراء تحقيقات كاملة ومستقلة وحيادية في عمليات القتل هذه؟

"حوادث الاختفاء"
الحقيقة : "اختفى" زهاء QMMM شخص عقب اعتقالهم على أيدي قوات الأمن أو الميليشيات التي تسلحها الدولة منذ العام NVVP، ورغم ذلك لم يُتخذ أي إجراء فعال لتوضيح مصيرهم. السؤال : هل أُجري تحقيق كامل وحيادي ومستقل في أية قضية "اختفاء" وهل تم إبلاغ عائلة الضحية بالنتائج؟

تخويف المدافعين عن حقوق الإنسان
الحقيقة : يشهد تخويف نشطاء حقوق الإنسان في الجزائر تصعيداً. وتتعلق أحدث حالة سجلتها منظمة العفو الدولية بالمدافع عن حقوق الإنسان عبد الرحمن خليل وصديقه سيد أحمد مراد اللذين صدر عليهما في OS مايو/أيار OMMO عقوبتين بالسجن لمدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ نتيجة الأبحاث التي يجريانها في عمليات الاعتقال التعسفية للطلاب. السؤال : هل ستكف السلطات الجزائرية عن عرقلة أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان؟

عدم السماح للمراقبين الدوليين بدخول البلاد

الحقيقة : تواصل السلطات الجزائرية منع دخول ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية لحقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية إلى البلاد. السؤال : هل ستوجه السلطات الجزائرية دعوة إلى خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة الذين قدموا طلبات لزيارة البلاد لم يُبت فيها بعد، وتحديداً المجموعة الع R?ملة المعنية بحوادث الاختفاء القسري أو اللا طوعي، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب، والمقرر الخاص بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات مقتضبة، وتضمن دخول المنظمات غير الحكومية الدولية لحقوق الإنسان، مثل منظمة العفو الدولية إلى البلاد؟

إننا نتطلع إلى تلقي أجوبتكم.

وتفضلوا بقبول أطيب التحيات

ديك أوستينغ
مدير مكتب منظمة العفو الدولية
لدى الاتحاد الأوروبي

انتهى

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم: QQ OM TQNP RRSS+ أو زيارة موقعنا على شبكة الإنترنت **/arabic.org-http://www.amnesty** ، حيث يمكن العثور على آخر تقرير لمنظمة العفو الدولية حول الجزائر وعنوانه : الجزائر : عندما لا تكفي الالتفاتات الرمزية : حقوق الإنسان واتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (رقم الوثيقة : **MDE 28/007/2002**)، صدر في NV إبريل/نيسان OMMO.